

Distr.: General
5 March 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية التمكينية
على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة
الدورة الأولى

جنيف، ١٦-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تراجع النمو العالمي تراجعاً كبيراً بعد الأزمة المالية العالمية، لا سيما في البلدان المتقدمة. وبيّنت الأزمة مدى قوة العلاقات الاقتصادية بين مختلف البلدان والمناطق؛ وألقت الضوء على حاجة البلدان النامية إلى الحد من تأثيرها بالصدمات الخارجية وإعادة صوغ استراتيجياتها الإنمائية.

ولا ينبغي أن ترمي السياسات الهادفة إلى الحد من التعرض للمؤثرات الخارجية إلى توسيع الحيز السياسي المتاح لتدابير مواجهة التقلبات الدورية فحسب بل ينبغي أن ترمي أيضاً إلى تنفيذ استراتيجية إنمائية تقوم على أسواق محلية وإقليمية أقوى في جانب الطلب وإلى الارتقاء بالإنتاج وتنويعه في جانب العرض.

ويتغير هيكل الطلب والتجارة العالميين تغيراً كبيراً منذ بضع سنوات، مما يطرح تحديات جديدة ويتيح فرصاً جديدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن للطلب الداخلي، في هذا السياق، أن يؤدي دوره كمحرك للنمو لجعل

العديد من البلدان النامية أكثر قدرة على تحمل الصدمات الخارجية التي تنتشر من خلال الروابط التجارية. ويمكن لذلك أن يساعد في تعزيز فرص الاستثمار المحلي. ويمكن له أيضاً أن يعزز التنويع في الاقتصادات المحلية والقدرة على التأقلم مع الصدمات التي تصيب قطاعات محددة.

وبما أن النظام المالي الدولي لا يزال معرضاً لعدم الاستقرار ويتجه نحو مسابرة التقلبات الدورية، بدأ عددٌ من البلدان النامية بتطبيق سياسات للحد من التعرض للصدمات المالية الخارجية والتخفيف من أثرها المحلي. وتشمل هذه السياسات تجميع احتياطاتٍ من العملات الأجنبية، وتقليص نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإدارة التدفقات المالية، وتطوير الأسواق المحلية للدين، وتوسيع قاعدة المستثمرين. بيد أن من شأن الترتيبات المتعددة الأطراف والقواعد التنظيمية المالية المنسقة دولياً أن تسهم إسهاماً كبيراً في منع الصدمات المالية.

ولا بد من توفر بيانات مناسبة التوقيت ودقيقة ومتسقة من أجل تحليل الاقتصاد العالمي السريع التغير. وأكثر من أي وقت مضى، باتت هناك حاجة حاسمة للاتساق بين المؤشرات القصيرة الأجل وتدابير الاقتصاد الكلي المتعلقة بحالة اقتصاد أي بلد. وتتناول هذه المذكرة الأدوات الإحصائية (لا سيما تلك المتصلة بالتجارة الدولية) اللازمة لتحسين فهم الصدمات الخارجية وأثرها الاقتصادي، وللمساعدة في وضع تدابير سياساتية ملائمة.

الصفحة

٤	مقدمة
٤	أولاً - الاقتصاد العالمي: الكساد أو تحديات النمو التحويلي؟
٤	ألف - أداء النمو العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: من النمو السريع إلى الركود.
٦	باء - الهيكل الإقليمي المتغير للنمو العالمي خلال العقدين الماضيين.
٨	ثانياً - التجارة الدولية والتعرض للصدمات والأنماط المتغيرة للطلب العالمي
٨	ألف - استمرار تعرض البلدان لصدمات تؤثر على حجم التجارة وأسعارها
٨	باء - دور أكبر للطلب المحلي والإقليمي
١٠	ثالثاً - التعامل مع عدم الاستقرار السياسي الناشئ عن النظام المالي الدولي
١٠	ألف - نظام معرض لعدم الاستقرار الاقتصادي وذو اتجاه انكماش
١١	باء - زيادة قدرة البلدان النامية على تحمّل الصدمات وأسباب ذلك
١٣	رابعاً - المؤشرات التجارية والمرونة الاقتصادية
١٣	ألف - العولمة الاقتصادية والصدمات الخارجية تشكل تحدياً للإحصاءات
١٣	باء - بنية التجارة
١٨	جيم - الاتجاهات التجارية في الأجل القصير
١٩	دال - برنامج البحوث
٢٠	خامساً - أسئلة مطروحة على الخبراء
٢٢	المراجع

مقدمة

١- أعاد الأونكتاد الثالث عشر التأكيد على أن العولمة التي محورها التنمية تمهد لنمو وتنمية شاملين للجميع، وتسهم في الحد من الفقر وفي استحداث فرص العمل. وأتفق على أن من الضروري مواصلة تعزيز وتحسين سير الاقتصاد العالمي وأنه على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي المستدام، لا بد أيضاً من توسيع قاعدة النمو بتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات.

٢- وقد وافق مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الخامسة والخمسين التي عُقدت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على الموضوع التالي لاجتماع خبراء متعدد السنوات: "تحسين البيئة الاقتصادية المؤاتية على جميع المستويات دعماً للتنمية شاملة ومستدامة". وسيناقش الاجتماع الأول "آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية".

٣- وبينت الأزمة المالية العالمية مدى قوة الروابط الاقتصادية في عالمنا المعولم. فلم ينج من أثر الصدمة التي أحدثتها النظام المالي للبلدان المتقدمة أي بلد أو منطقة، مما أدى إلى تباطؤ اقتصادي في بعض هذه البلدان وإلى حالة ركود تام في بلدان أخرى. وتستدعي الأزمة التي ظهرت مؤخراً بحثاً مستفيضاً للقنوات التي تنتشر الصدمات الاقتصادية من خلالها وللعوامل التي تحدد درجة التباين في قدرة مختلف الاقتصادات على التأقلم. وينبغي أن يتمخض هذا التحليل عن توجيهات لصناع السياسات الساعين إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات.

٤- بيد أن البحث في الأزمات السابقة غير كاف لوضع سياسات فعالة تهدف إلى الحد من التعرّض للصدمات وزيادة القدرة على التأقلم معها. بل من الضروري أيضاً تقييم التحديات الوشيكة التي يُتوقع أن يواجهها الاقتصاد العالمي والاستراتيجيات الإنمائية التي تتوخاها جميع البلدان.

أولاً- الاقتصاد العالمي: الكساد أو تحديات النمو التحويلي؟

ألف- أداء النمو العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: من النمو السريع إلى الركود

٥- نمت جميع مناطق العالم بخطوات سريعة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، رغم أن هذا النمو ترافق مع اختلالات داخلية وخارجية لا يمكن تحملها. وكانت هذه الاختلالات المتراكمة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي مرتبطة بتدفقات الائتمان المتنامية - الداخلية والخارجية على السواء - التي أدت، في نهاية المطاف، إلى فرط المديونية وحدوث الأزمة المالية.

- ٦- وفي معظم الاقتصادات المتطورة، أمكن التعويض عن التأثير السلبي لتراجع حصة دخل العمالة وتقييد القطاعات العامة على الطلب، من خلال توسيع غير عادي لنطاق الائتمان الخاص. وهذه الأسباب أساساً، وصل النمو في العالم المتقدم إلى معدل سنوي بلغ ٢,٧ في المائة.
- ٧- وخلال السنوات الأربع التي سبقت الأزمة، تجاوز معدل النمو السنوي في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لـ ٧ في المائة. وفي بعض البلدان، أثبت نموذج موجه نحو التصدير يستند إلى الطلب على المصنوعات في كبرى الاقتصادات المتقدمة. وفي بلدان أخرى، شكلت إعادة التخصص في صادرات السلع الأساسية، مدعوماً في الكثير من الأحيان برؤوس الأموال الداخلة، الدافع الأساسي. وأخيراً، أعاد العديد من البلدان إحياء السياسات العامة، بما فيها سياسات التحويلات الاجتماعية، والاستثمار في البنية التحتية المادية، والسياسات الصناعية، مما يجسد العودة إلى نموذج الدولة الإنمائية. ومثل جزء من هذه السياسات العامة من مداخل القطاعات الموجهة نحو التصدير. وبصورة عامة، تنطوي مجموعة نماذج النمو هذه على ضعف جوهري لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الطلب التجاري الخارجي، والتدفقات المالية، وما تولده في تشابكها من فقاعات ائتمانية.
- ٨- وفي نهاية عام ٢٠١٢، كانت سرعة النمو الاقتصادي العالمي لا تزال مخيبة للآمال. وخلال السنوات الخمس الماضية، لم يتجاوز متوسط النمو العالمي ١,٥ في المائة، أي أنه بالكاد يزيد عن معدل النمو السنوي لعدد سكان العالم، وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي راكد تقريباً إذا ما حُسب النمو على أساس نصيب الفرد.
- ٩- ويتعارض هذا الأداء مع التوقعات التي بُنيت على أساس النجاحات الأولى في تفادي عودة "الكساد الكبير". وكانت ردة الفعل السياساتية الفورية على الأزمة فعالة للغاية، إذ طُبّق صناع السياسات سياساتٍ توسعية مصحوبة بتدابير ترمي إلى حماية العمالة والدخل. بيد أن السحب المبكر للحافز الضريبي والانتقال إلى التقشف المالي في البلدان المتقدمة عام ٢٠١٠ أثر تأثيراً شديداً على الطلب العالمي والانتعاش الاقتصادي. وزاد الأمر سوءاً بسبب استمرار انكماش الأحمال والمرونة في سوق العمل.
- ١٠- وفي المقابل، واصلت بعض الاقتصادات في العالم النامي تطبيق برامج حوافزها الضريبية لفترة أطول، وإن كان هذا التطبيق أكثر اعتدالاً. وقد أتاح طلب هذه البلدان المتزايد على السلع الأساسية الأولية المجال أمام اقتصادات أخرى في العالم النامي للتركيز مرة أخرى على الأسواق الخارجية وإن كان ذلك على حساب استراتيجيات أكثر تنوعاً.
- ١١- وقد يشير هذا التباين في أداء النمو بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة إلى تقلب في مركز النمو العالمي، مما يستدعي الاستئجاب بالاقتصادات النامية لزيادة وتيرة النمو الاقتصادي في العالم. لكن وتيرة النمو العالمي المتوسطة يمكن أيضاً أن تتحول إلى ركود عالمي وشيك. خصوصاً إذا ظلت الاقتصادات المتقدمة عاجزة عن إعادة تحفيز النمو وإذا انتشر الأثر الضار إلى مناطق أخرى.

باء- الهيكل الإقليمي المتغير للنمو العالمي خلال العقدين الماضيين

١٢- تغير أداء النمو في الاقتصادات النامية والمتقدمة تغيراً كبيراً في العقدين الماضيين. فخلال فترة التسعينيات، زاد متوسط معدل النمو في البلدان النامية بحوالي ٢,٥ في المائة عنه في الاقتصادات المتقدمة؛ واتسع الفارق إلى حوالي ٤ أو ٥ في المائة في الفترات اللاحقة (الجدول ١). وبالإضافة إلى ذلك، شهدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نمواً قوياً في العقد الماضي، بينما كان هذا النمو في التسعينيات متركزاً في شرق آسيا وجنوبها وجنوبها الشرقي.

١٣- وبما أن نمو اقتصادات العالم النامي كان أسرع فإن تأثيره على النمو العالمي كان أقوى بكثير. إذ زادت مساهمة مجموعة البلدان النامية في النمو العالمي من متوسط سنوي قدره ٠,٩ في المائة في التسعينيات إلى ١,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ و ١,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وباتت النسبة تُمثل تقريباً ٣٣ في المائة من النمو العالمي في التسعينيات و ٤٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وحوالي ٩٠ في المائة خلال الأزمة والسنوات التي تلتها.

١٤- وإذا أمكن الاستمرار في هذه الاتجاهات، فلا شك في أن أي نمو يتحقق سيكون مصدره البلدان النامية انطلاقاً من الأداء غير المرضي للبلدان المتقدمة. بل يمكن، علاوة على ذلك، افتراض دور لمجموعة البلدان النامية في إخراج البلدان المتقدمة من حالة الركود التي تعاني منها.

١٥- بيد أن تذبذب النمو في العالم النامي خلال تلك الفترات تأثر بشدة بدينامية النمو وأوجه عدم الاستقرار الذي تسببت به البلدان المتقدمة. وما دامت بلدان نامية عديدة تعتمد على نماذج التخصص التصديري الموجهة نحو البلدان المتقدمة، وما دامت مضطربة أيضاً لأن تجاري التدفقات الحرة لرؤوس الأموال التي تسفر عن حدوث دورات انتعاش وكساد، فإن اقتصاداتها ستظل عرضة للصدمات الخارجية وديناميات خطأ التعميم، التي لا تختلف كثيراً عما شهدناه في الماضي.

الجدول ١
أداء النمو في مناطق العالم خلال العقدين الماضيين (بالنسب المئوية)

فترة الأزمات وما بعدها ٢٠٠٨-٢٠١٢			فترة النمو السريع ٢٠٠٤-٢٠٠٧			عقد التسعينيات			
الحصة من النمو الإجمالي			الحصة من النمو الإجمالي			الحصة من النمو الإجمالي			
متوسط النمو السنوي	المساهمة	(بالنسب المئوية فيما يتعلق بالمنطقة/العالم)	متوسط النمو السنوي	المساهمة	(بالنسب المئوية فيما يتعلق بالمنطقة/العالم)	متوسط النمو السنوي	المساهمة	(بالنسب المئوية فيما يتعلق بالمنطقة/العالم)	
١٠٠٠٠	١٠٧	١٠٧	١٠٠٠٠	٣٠٩	٣٠٩	١٠٠٠٠	٢٠٧	٢٠٧	العالم
١١٠٤	٠٠٢	٠٠٣	٥٢٠٨	٢٠٠	٢٠٧	٧٥٠٨	١٠٩	٢٠٥	الاقتصادات المتقدمة
٢٠٩	٠٠٠	١٠٨	٤٠٥	٠٠٢	٧٠٧	(٩٠٢)	(٠٠٢)	(٥٠٩)	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
٨٥٠٧	١٠٤	٥٠٣	٤٢٠٧	١٠٦	٧٠٤	٣٣٠٥	٠٠٩	٤٠٩	الاقتصادات النامية
٥٠٣	٠٠١	٣٠٦	٣٠٣	٠٠١	٥٠٩	٢٠٠	٠٠١	٢٠٥	أفريقيا
٦١٠٠	١٠٠	٦٠٧	٢٦٠٨	١٠٠	٨٠٧	٢٠٠٣	٠٠٥	٧٠٠	شرق آسيا وجنوبها
٧٠٤	٠٠١	٤٠١	٤٠٦	٠٠٢	٦٠٩	٣٠٨	٠٠١	٤٠١	غرب آسيا
١١٠٨	٠٠٢	٣٠١	٨٠٠	٠٠٣	٥٠٣	٧٠٣	٠٠٢	٣٠١	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات الحسابات القومية، الجامع الرئيسية؛ وتقدير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٣ (الأمم المتحدة ٢٠١٣)؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ٢٠١٢؛ وقاعدة البيانات الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومصادر وطنية.

١٦- وفي المقابل، ينبغي للبلدان النامية أن تواجه تحديات التحول الاقتصادي التي أظهرتها تجارب العقود الماضية وذلك كي تتمكن من تحقيق المزيد من التقدم على طريق التقارب. وكما ينبغي تطبيق سياسات نشطة من أجل تعزيز التصنيع والاستثمار والرفاه، واستخدام أدوات ملائمة لإدارة الطلب والائتمانات، وهي أدوات ينبغي تعزيزها بالتنسيق الدولي والإقليمي.

ثانياً - التجارة الدولية والتعرض للصدمات والأنماط المتغيرة للطلب العالمي

ألف - استمرار تعرض البلدان لصدمات تؤثر على حجم التجارة وأسعارها

١٧ - يمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، لكن الأسواق الآخذة في الانفتاح على نحو متزايد باتت أيضاً قناة رئيسية لنقل الصدمات الخارجية. وعادةً ما تنتج الصدمات التجارية الخارجية بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية عن حالات الانكماش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة التي تؤدي إلى تقلص حاد في الطلب العالمي.

١٨ - ويختلف حجم هذه الصدمات اختلافاً كبيراً بين المناطق وبين فرادى البلدان، تبعاً لنمط التخصص التصديري لكل منها. ويمكن تقييم أثر الصدمات التجارية الخارجية على أساس تراجع حجم الصادرات والتغير في معدلات التبادل التجاري للبلد المعني، أي التغير في متوسط أسعار التصدير بالنسبة لمتوسط أسعار الاستيراد (انظر الرسم البياني ٤).

١٩ - وبتطبيق هذا المقياس على أحدث الصدمات التجارية الخارجية الكبيرة، أي انهيار التجارة العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يتبين أن البلدان التي تركز صادراتها بشدة في مجال الطاقة عانت من تدهور كبير في معدلات التبادل التجاري، بينما يواجه مصدرو السلع المصنعة بشكل أساسي آثار تراجع الطلب (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

٢٠ - وكانت التغيرات في النفقات النهائية الحقيقية مسؤولةً بشكل أساسي عن انهيار التجارة الدولية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر، على سبيل المثال، Bems et al., 2012). وتؤدي هذه التغيرات دوراً حاسماً بشكل عام فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة لتعزيز القدرة على تحمل الصدمات التجارية الخارجية.

باء - دور أكبر للطلب المحلي والإقليمي

٢١ - يتسبب استمرار الضعف في كبرى الاقتصادات المتقدمة بشكوك كثيرة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالطلب الخارجي (الأمم المتحدة، ٢٠١٣). وتعني هذه الشكوك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ستحتاج، من أجل زيادة قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية الخارجية، إلى تقليص توجيه صادراتها نحو الاقتصادات المتقدمة والاعتماد بشكل أكبر على التجارة المحلية والإقليمية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب (انظر على سبيل المثال Bank for International Settlements, 2012, p. 24-26).

٢٢- وقد تغيّر هيكل التجارة الدولية، ليعكس تغيّر الأهمية النسبية للاقتصادات النامية والمتقدّمة في الإنتاج العالمي. فقد زادت حصة المناطق النامية في التجارة العالمية من ٢٩ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٤٢ في المائة عام ٢٠١١. وتضاعفت التجارة فيما بين بلدان الجنوب، على وجه الخصوص، فزادت من ١٢ في المائة إلى ٢٤ في المائة من التجارة العالمية في الفترة نفسها.

٢٣- ومن شأن زيادة الطلب المحلي في البلدان التي تسجّل فائضاً في حسابها الجاري أن تساعد أيضاً في الحدّ من الاختلالات العالمية، وأن تحسّن بالتالي قدرة الاقتصاد العالمي ككل على التأقلم، وإن كانت التدابير التي تتخذها كبرى الاقتصادات المتقدّمة في هذا الشأن أكثر فعالية في إعادة التوازن إلى الطلب العالمي على نحو مستدام. ومن شأن ذلك أن يؤدّي، على وجه الخصوص، إلى تفادي تحكّم انكماش الطلب، في البلدان التي تعاني من عجز، في عملية إعادة التوازن على الصعيد العالمي مع ما يلازم ذلك من خطر حدوث تراجع اقتصادي عالمي (الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٠).

٢٤- وإذا ما نظرنا إلى الأمور على مدى أطول، قد يبدو تعزيز الطلب المحلي حاسماً أيضاً في تجنّب ما يسمّى "شرك الدخل المتوسّط"، حيث تحتاج البلدان النامية إلى التحوّل بشكل متزايد نحو الابتكار والطلب المحلي لتعزيز قدرتها على التحمّل والسعي نحو تحقيق مستويات الدخل ومستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدّمة.

٢٥- وستؤدّي زيادة نسبة الاستثمارات دوراً رئيسياً بالنسبة لبعض البلدان النامية في حفز الطلب المحلي. لكن تزايد الإنفاق الاستهلاكي سيحتل مكان الصدارة في معظم الحالات. وتوجد بالفعل إشارات على بروز طبقة متوسّطة من المستهلكين في البلدان النامية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣). وقد يبدأ العدد المتزايد لهؤلاء المستهلكين بالتعويض عن بعض التراجع في الاستهلاك في الاقتصادات المتقدّمة، شريطة أن تستمرّ قوهم الشرائية في الارتفاع، كأن ترتفع من خلال زيادة متوسّط الأجور الحقيقية بنفس معدّل ارتفاع متوسّط الإنتاجية (الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٢).

٢٦- ومن نتائج بروز الطبقة المتوسّطة في البلدان النامية تحوّل القدرة على الإنفاق من المستهلكين في الاقتصادات المتقدّمة إلى المستهلكين في البلدان النامية. وهذا التحوّل يعني تراجعاً في دخل الفرد بالنسبة للمستهلك المتوسّط في الاقتصاد العالمي، إلى جانب ما يلازم ذلك من تغيّرات في التفضيلات وبرز طائفة واسعة ومتنوّعة من أنماط الإنفاق الجديدة. ويمكن للأهمية المتزايدة لاقتصادات الأسواق الناشئة، بوصفها محركاً لأسواق السلع الاستهلاكية والتنويع في البلدان النامية، أن تؤدي إلى خلق أسواق جديدة كبيرة وإتاحة فرص جديدة في مجالات العمالة والإنتاج والتصدير.

٢٧- وثمة مسألة حاسمة فيما يتعلّق بقدرة أنماط الإنتاج والعمالة في البلدان النامية على تحمّل الصدمات تتمثّل فيما إذا كانت مؤسسات الأعمال المحلية قادرة على اغتنام فرص

الأعمال الجديدة. وثمة سؤال في هذا المجال يتعلّق بتأثير تحوّل أجزاء كبيرة من الأسواق النهائية للسلع المصنّعة من البلدان المتقدّمة إلى البلدان النامية على عمل سلاسل الإمداد العالمية.

٢٨- وقد أدى التصنيع من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتطور في إطارها دوراً رئيسياً في الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة نحو التصدير التي اعتمدها العديد من البلدان خلال العقدين الماضيين. بيد أن الأدلة العملية تُبيّن أن دعم المصدرين في تكتيف عملياتهم الداخلية عوضاً عن الميل نحو الانضمام إلى سلاسل الإمداد، أمر أساسي في تحسين المنتجات وتحقيق الربحية والقيمة المضافة (Jarreau and Poncet, 2012; Manova and Yu, 2012).

٢٩- بل إن وجود هذه الروابط الخلفية قد يصبح أكثر أهمية بالنسبة لقدرة البلدان النامية على تحمّل الصدمات مع انتقال بعض أجزاء الأسواق النهائية للسلع الاستهلاكية نحو اقتصاداتها المحلية ويعزز بالتالي الروابط الأمامية لمواقع الإنتاج هذه. وقد يتيح ذلك في نهاية المطاف فرصة لمؤسسات البلدان النامية لقيادة سلاسل الإمداد، بدلاً من الاكتفاء بالاندماج في السلاسل القائمة، كما يتيح لها التطور من خلال محاولة زيادة محتوى القيمة المضافة لأنشطتها.

٣٠- وخلاصة القول إن تعزيز دور الطلب الداخلي كمحرك للنمو هو أمر من شأنه أن يزيد قدرة البلدان النامية على تحمل الصدمات الخارجية التي تنتشر من خلال الصلات التجارية. ومن شأن ذلك أن يساعد في تعزيز فرص الاستثمار الداخلي. كما من شأنه أن يعزز التنوع في الاقتصادات الداخلية ويزيد القدرة على تحمل الصدمات التي تصيب قطاعات محددة. وقد يكون هذا التنوع قيماً للغاية بالنسبة للاقتصادات التي لا يزال نمط نموها موجهاً بقوة نحو الموارد الطبيعية.

ثالثاً- التعامل مع عدم الاستقرار السياسي الناشئ عن النظام المالي الدولي

ألف- نظام معرض لعدم الاستقرار الاقتصادي وذو اتجاه انكماش

٣١- في الوقت الحالي، لا يؤدي النظام النقدي والمالي الدولي مهمته الأساسية بشكل سليم على النحو المنصوص عليه في اتفاقات بريتون وودز، أي أن يؤدي إلى إدارة المدفوعات الدولية إدارة سليمة، وإلى تجنب الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري، وإدخال التعديلات الضرورية بحد أدنى من التكاليف فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والرفاه. وبدلاً من ذلك، لم يتمكن هذا النظام من التحكم في حركات رأس المال المزعزعة للاستقرار ووضع نظام لسعر الصرف يعكس الأسس الاقتصادية بشكل معقول.

٣٢- والنظام النقدي والمالي الدولي عاجز أساساً عن معالجة الاختلالات العالمية لأنه لا يستطيع إحداث تغييرات سياساتية إلا في البلدان التي تفتقر إلى الأموال، وليست هذه هي

الحال بالنسبة لأي من الجهات الفاعلة الرئيسية: فالاقتصادات التي تتمتع بفائض كبير لا تحتاج إلى التمويل والبلد الذي يعاني من أعلى نسبة عجز هو الذي يُصدّر العملة الدولية. ويؤدي ذلك إلى اتجاه انكماشى في إجراءات النظام النقدي والمالي الدولي لأنه يفضي إلى تقليص الطلب في البلدان الأقل قوة والتي تعاني من العجز، لكنه لا يستطيع زيادة الطلب في البلدان التي تحقق فائضاً.

٣٣- وقد أضحى النظام النقدي والمالي الدولي أيضاً في تجنب التوسع الفوضوي في حركات رأس المال القصيرة الأجل التي تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل عدم استقرار الاقتصاد. وتستطيع البلدان الراغبة في تفادي أثر تدفقات رأس المال المسائرة لالتجاهات الدورات الاقتصادية أن تُطبق ضوابط على حركات رؤوس الأموال؛ وقد نجحت هذه التدابير نسبياً في الحد من الحركات غير المرغوب فيها لرؤوس الأموال. بيد أن ترتيباً متعدد الأطراف (مثل "ضريبة توبين") قد يكون أكثر فعالية.

٣٤- وبيّنت الأزمة المالية العالمية أن التدفقات غير المنظمة لرؤوس الأموال تُؤدّ مخاطر ليس في البلد المتلقي فقط بل وفي اقتصاد البلد المصدر، لأن ملاءة البنوك في البلد المصدر يمكن أن تتضرر إذا ما شاركت المصارف في إحداث فقاعات في قيمة الأصول في البلدان الأخرى. فالرقابة المالية ينبغي أن تمارس في طرفي حركة رؤوس الأموال.

باء- زيادة قدرة البلدان النامية على تحمّل الصدمات وأسباب ذلك

٣٥- تظهر البلدان النامية حالياً في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه في العقود السابقة فيما يتعلّق بتحمّل الصدمات التي تنشأ في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال. وكانت مراكمة احتياطات النقد الأجنبي، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين إدارة الديون، بوجه خاص، استراتيجيات فعالة لحماية هذه البلدان من تذبذب تدفقات رؤوس الأموال ومن الصدمات المالية الدولية.

٣٦- وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، راكم معظم البلدان النامية احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي نتيجة تعقيم جزء كبير من تدفقات رؤوس الأموال وكاستراتيجية تأمين ذاتي من خطر حدوث توقف مفاجئ في تدفق رؤوس الأموال وحدثت أزمات في السيولة. وبينما أدى هذا التعقيم إلى منع تدفقات رؤوس الأموال من تأجيج طفرات الائتمان وتفاذي حُمى النشاط الاقتصادي، فإن مراكمة العملات الأجنبية قد مكّنت البلدان النامية من تحمل آثار خفض حجم الاستدانة في الشهور التي تلت انهيار مؤسسة ليمان براذرز. وفي الآونة الأخيرة، أتاحت احتياطات النقد الأجنبي موارد هامة للبلدان النامية تمكّنها من تنفيذ سياسات تقيها من التقلبات الدورية أثناء فترة الركود العالمي.

٣٧- وفي غياب مؤسسة دولية تكون بمثابة المقرض الأخير، توفر احتياطات النقد الأجنبي حماية طبيعية من الصدمات التي تصيب الأسواق المالية. إلا أنه بالنظر إلى أن مبالغ النقد الأجنبي المراكمة تختلف من بلد إلى آخر، إذ لا يملك بعض هذه البلدان الآن إلا القليل من الاحتياطات لتلبية ما يمكن أن تحتاجه مستقبلاً من النقد الأجنبي في الأسواق المالية الدولية، فإن هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.

٣٨- كما أن البلدان النامية اكتسبت قدرة أكبر على التأقلم مع التطورات المالية السلبية وذلك بفضل تقليصها لمستويات الدين الخارجي وتحسين مكونات أصولها من العملات الأجنبية. وكانت غالبية البلدان النامية قد خفضت بشدة، قبل الأزمة المالية العالمية، متوسط نسب استدانتهما، وطوّرت أو وسّعت أسواقها الداخلية لإصدار صكوك دين بالعملات المحلية.

٣٩- ثم إن زيادة الاعتماد على الأسواق المحلية في التمويل الحكومي يمثل استراتيجية فعالة للحد من آثار طفرات الإقراض وآثار تقدير سعر الصرف التي تترتب على إفراط في تدفقات رؤوس الأموال متبوعاً بتوقف مفاجئ لهذه التدفقات وتقلبات في رؤوس الأموال. كما أن الديون المقومة بالعملة المحلية توسع الحيز السياسي المتاح لأنها تتيح مواجهة الصدمات الخارجية بتخفيض قيمة العملة.

٤٠- وعلاوة على ذلك، فإن فكّ ارتباط الديون السيادية والخاصة بالدولار يتيح للسلطة النقدية اتباع سياسة نقدية تقي من التقلبات الدورية ولا تتأثر بالضرر الذي يلحقه خفض أسعار الصرف بالميزانية العمومية. وفي النهاية، يتيح تحرير الديون بالعملة المحلية للحكومة خياراً أخيراً هو تحويل الدين إلى نقد ("تسييل الدين") لاستخدامه في أوقات الأزمة. فإمكانية تسييل الدين تقلص بقدر كبير خطر الإعسار وتخفف بالتالي علاوة المخاطر في أسعار الفائدة السائدة في السوق.

٤١- كما أن أسواق الديون المحلية هامة لكونها تعبئ المدّخرات المحلية، وتشجع على تأسيس قاعدة أقوى من المؤسسات الاستثمارية المحلية والإقليمية التي تميل، على الأرجح، نحو استثمارات مستقرة طويلة الأجل في الديون المقومة بالعملات المحلية. ولهذا الأسباب جميعها، تحول العديد من البلدان خلال العقد الماضي من الاقتراض الخارجي إلى الاقتراض المحلي رغم أن هذا الأخير قد يعني توقع أسعار فائدة أعلى.

٤٢- وفي ظل هذا الاتجاه العام، تمكّن عدد من البلدان الغنية بالموارد، في الآونة الأخيرة، من الاقتراض من أسواق السندات الدولية بكلفة منخفضة نسبياً. ومع أن أسواق رؤوس الأموال الخاصة قد توفر للبلدان النامية مزيداً من الموارد لتمويل التنمية، فإنها تزيد من حدة حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتمويل وتعرض البلدان لتحويلات في مزاج الأسواق ولخطر الاقتراض بشروط غير مستدامة.

رابعاً - المؤشرات التجارية والمرونة الاقتصادية

ألف - العولمة الاقتصادية والصدمات الخارجية تشكل تحدياً للإحصاءات

٤٣ - تُبرز العولمة والأزمة المالية والكساد الكبير أهمية توفر بيانات مناسبة التوقيت ودقيقة ومتسقة. والمعلومات عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والميزانيات العمومية والتجارة الدولية ضرورية لتقييم الآثار عبر البلدان والتنسيق سياسة مواجهة التقلبات الدورية والسياسات الإنمائية على نحو فعال. وهناك الآن حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للاتساق بين المؤشرات القصيرة الأجل فضلاً عن تدابير الاقتصاد الكلي المتعلقة بحالة الاقتصاد في بلد ما.

٤٤ - وتحديد ووضع المؤشرات التي تدلّ على الترابط المتزايد بين الاقتصادات الوطنية أساسيان للمساعدة على بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية وتخفيف أثرها على التجارة والتنمية. ويستند حساب تلك المؤشرات إلى مختلف الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي تقدمها هيئات الإحصاء الوطنية. ولذلك، فإن نوعية بياناتها تعتمد كثيراً على النظام الوطني للإحصاءات في تجميع وتصنيف ونشر بيانات دقيقة ومناسبة التوقيت وفقاً للتوصيات والمعايير الدولية.

٤٥ - وفي هذا الصدد، يعمل الأونكتاد ومنظمات دولية أخرى على تحسين اتساق البيانات بين البلدان لضمان قابليتها للمقارنة وشموليتها. وهذا مطلوب لإتاحة حساب مؤشرات مختلف المناطق الجغرافية والتجمّعات الاقتصادية، ولتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية من خلال تقديم مختلف أشكال المساعدة التقنية.

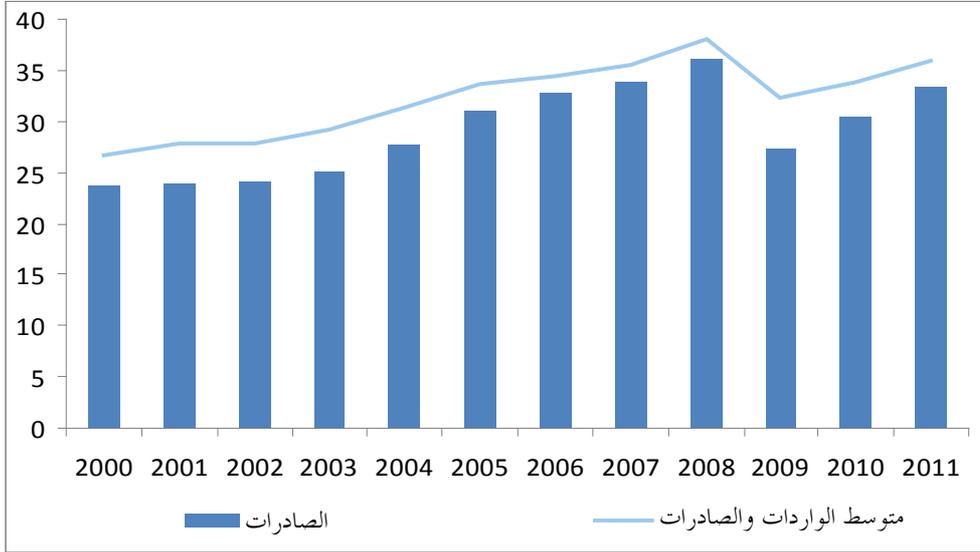
٤٦ - ويستعرض الفرع التالي بعض المؤشرات التجارية والإنمائية الرئيسية التي تبين أثر الصدمات الخارجية ومدى كسب البلدان - أو خسارتها - للقدرة على تحملها.

باء - بنية التجارة

التكامل التجاري

٤٧ - إن مدى اعتماد المنتجين المحليين على أسواق الصادرات الخارجية مؤشراً هاماً على مدى قابليتهم للتأثر أو قدرتهم على التحمل. وتمثل حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي أحد المقاييس المستخدمة كثيراً. وكما يتبين من الرسم البياني ١، لم تُسجل زيادة في اعتماد المنتجين المحليين في أقل البلدان نمواً على الأسواق الخارجية (تدفق الصادرات) فحسب بل سُجلت زيادة أيضاً في استمرار استيراد السلع الأجنبية لتلبية الطلب المحلي (تدفق الواردات). ويبين ذلك أن أقل البلدان نمواً ماضية في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية.

الرسم البياني ١
تجارة أقل البلدان نمواً في السلع والخدمات، ٢٠١١-٢٠٠٠
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)

المصنوفة التجارية

٤٨ - تُعرّف مصنوفة تجارة البضائع على أنها بيانات تجارية كاملة مصنفة بحسب الشريك والمنتج (مصنفة حالياً وفقاً لمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي يصل إلى ثلاثة أرقام أو حوالي ٢٦٠ صنفاً) وتعني كلمة "كاملة" الحاجة إلى تصنيف جميع البيانات الرسمية المتاحة في التقارير (من خلال قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية) وإلى تقدير الثغرات في البيانات الناجمة عن التأخر في تقديم البيانات أو عدم توفرها. والمصنوفة التجارية مُدخل لا غنى عنه لاستخراج المؤشرات والأرقام القياسية التجارية مثل تلك المتعلقة بالمبادلات التجارية فيما بين الاقتصادات ومؤشرات التركيز. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تُستخدم أيضاً لتقدير مؤشرات معدلات التبادل التجارية.

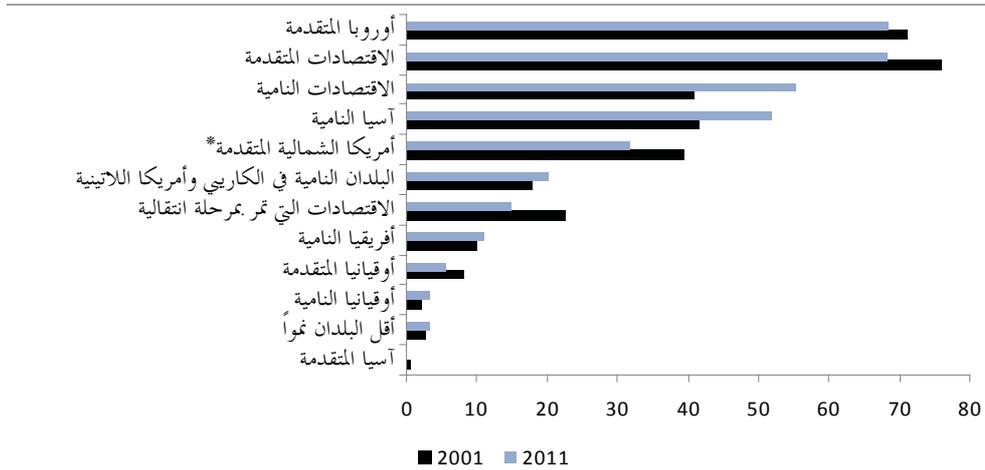
٤٩ - وكثيراً ما تُستخدم المبادلات التجارية بين الاقتصادات كمؤشر لرصد التقدم في التكامل التجاري الإقليمي (انظر الرسم البياني ٢). وفي عام ٢٠١١ بلغت التجارة بين الاقتصادات النامية (المعروفة أيضاً بالتجارة بين الجنوب والجنوب) ٥٥,٢ في المائة، مما يدل على أن الاقتصادات النامية تتاجر فيما بينها أكثر مما تتاجر مع بقية العالم. وبعد إجراء المزيد من التحليل على مستوى المنتجات، يلاحظ أن الحصة العالية للمبادلات التجارية بين الاقتصادات، خصوصاً بين بلدان آسيا النامية، ترجع إلى تنامي ظاهرة تجارة السلع الوسيطة.

٥٠- ولتقييم قابلية التأثير تقيماً أفضل، لا بد من معرفة كيفية توزّع التجارة بحسب المنتج وبحسب الشريك التجاري. ومن شأن الاعتماد الكبير على بعض المنتجات لأغراض التصدير وعلى بعض البلدان المستوردة أن يفاقم قابلية تأثر الاقتصاد الوطني خلال الأزمات.

٥١- ويقاس مؤشر التركز درجة تركّز السوق. فعندما تكون قيمة المؤشر قريبة من ١ فإن ذلك يدل على سوق مركّزة للغاية، بينما تشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى توزيع أكثر تساوياً لحصص السوق بين المنتجات أو بين المصدرين أو المستوردين. وبما أن مؤشر التركز يقيّم القابلية للتأثر، فهو جزء من مؤشرات الضعف الاقتصادي التي تمثل أحد المعايير التي تستخدمها لجنة الأمم المتحدة المعنية بسياسة التنمية لتحديد أقل البلدان نمواً (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

الرسم البياني ٢

حصة المبادلات التجارية من إجمالي الصادرات، في مجموعات إقليمية مختارة، في ٢٠١١ و ٢٠٠١ (نسبة مئوية)

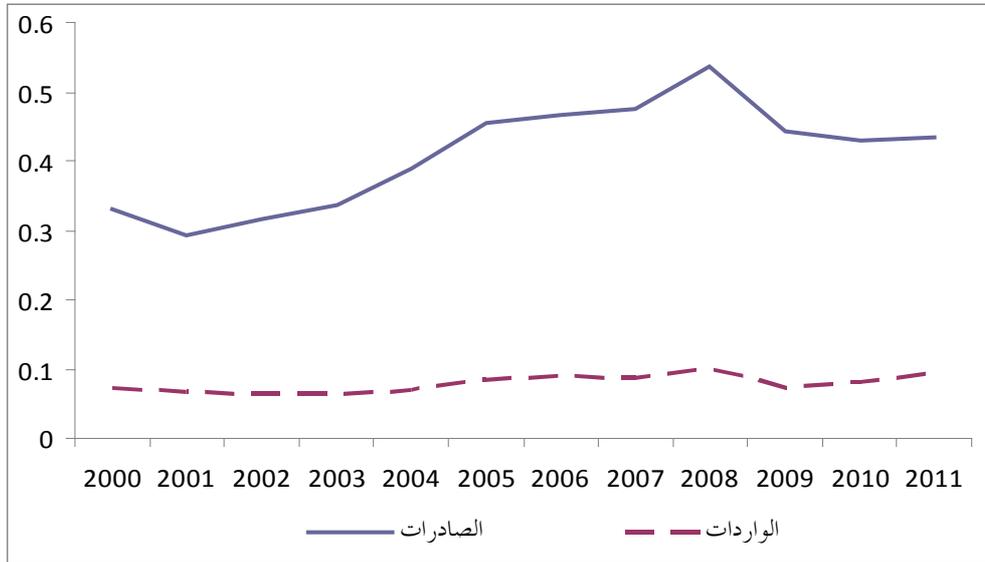


المصدر: الأونكتاد، قاعدة إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).
* بربودا وغرينلاند وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

تركّز التجارة

٥٢- إن مؤشر التركز بالنسبة لأقل البلدان نمواً أخذ في الارتفاع، مما يدل على اعتماد أكبر على تصدير بعض المنتجات، وخصوصاً السلع الأساسية الأولية (انظر الرسم البياني ٣). وتدل هذه الأرقام على الحاجة إلى تنويع المنتجات التصديرية من خلال الارتفاع في سلسلة القيمة - إنتاج المزيد من السلع المصنّعة إضافة إلى استغلال السلع الأساسية الأولية.

الرسم البياني ٣
مؤشر تركّز السوق الخاص بأقل البلدان نمواً، ٢٠١١-٢٠٠٠



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

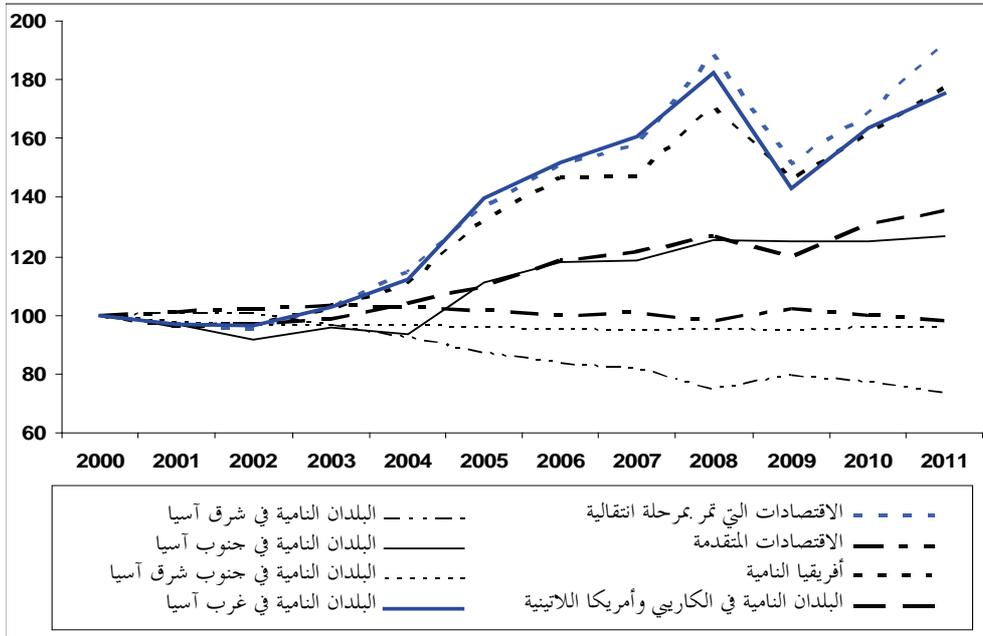
معدلات التبادل التجاري

٥٣- كما ذكر في الفصل الثاني - ألف، تمثل معدلات التبادل التجاري مؤشراً رئيسياً يدل على مدى تأثير الصدمات الخارجية، خصوصاً في البلدان التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي عدم استقرار معدلات التبادل التجاري دوراً هاماً في تحديد أداء النمو في بلد ما (Easterly et al., 1993).

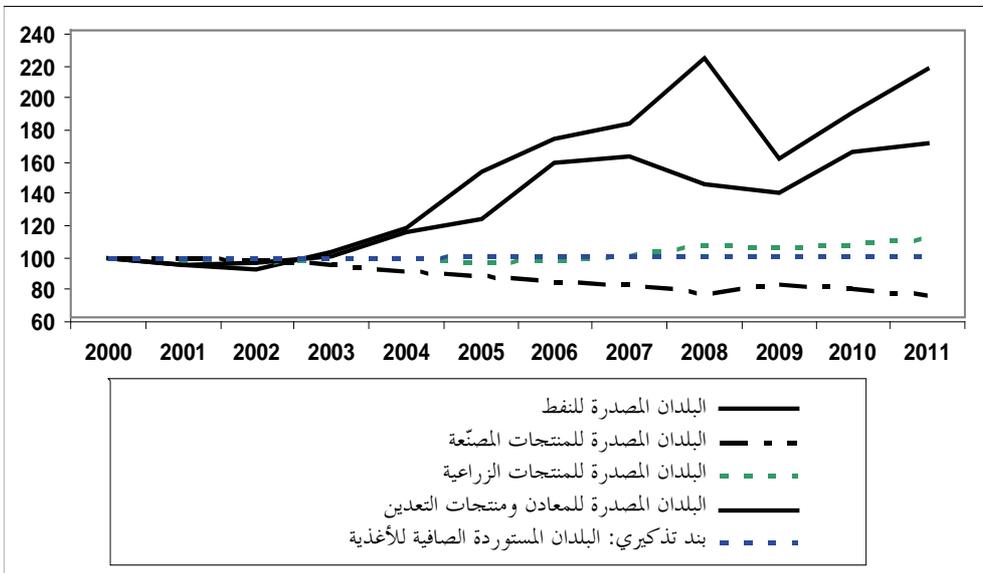
٥٤- وفي السنوات الأخيرة، تباينت معدلات التبادل التجاري بشكل متزايد بين مختلف مجموعات البلدان (الرسم البياني ٤). ومنذ عام ٢٠٠٢، كانت الاقتصادات النامية التي يمثل فيها النفط والمعادن ومنتجات التعدين حصة كبيرة من إجمالي صادرات البضائع المستفيدة الأكبر من التطورات في الأسواق الدولية للمنتجات.

٥٥- ومعظم هذه البلدان هي بلدان نامية من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو غرب آسيا أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي المقابل، عانت الاقتصادات النامية التي تشكل المواد المصنّعة نسبة كبيرة من صادراتها من تدهور في معدلات مبادلاتها التجارية، ويقع معظم هذه البلدان في شرق أو جنوب شرق آسيا. وقد لا ينحصر السبب في ذلك في زيادة كلفة وارداتها من السلع الأساسية بل يتعدى ذلك ليشمل تراجع سعر المواد المصنّعة التي تصدّرها البلدان النامية مقارنة بالمواد المصنّعة التي تصدّرها البلدان المتقدمة.

الرسم البياني ٤
معدلات التبادل التجاري لمجموعات البلدان، ٢٠١١-٢٠٠٠، الأرقام القياسية
(١٠٠=٢٠٠٠)
ألف- بحسب المنطقة والمجموعة الاقتصادية



باء- بحسب البنية التجارية^(أ)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

ملحوظة: (بند تذكيري) البلدان المستوردة الصافية للأغذية هي بلدان منخفضة الدخل تعاني من عجز في إنتاج الأغذية، باستثناء البلدان المصدرة للمحروقات والمعادن ومنتجات التعدين.

(أ) تشير البيانات إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

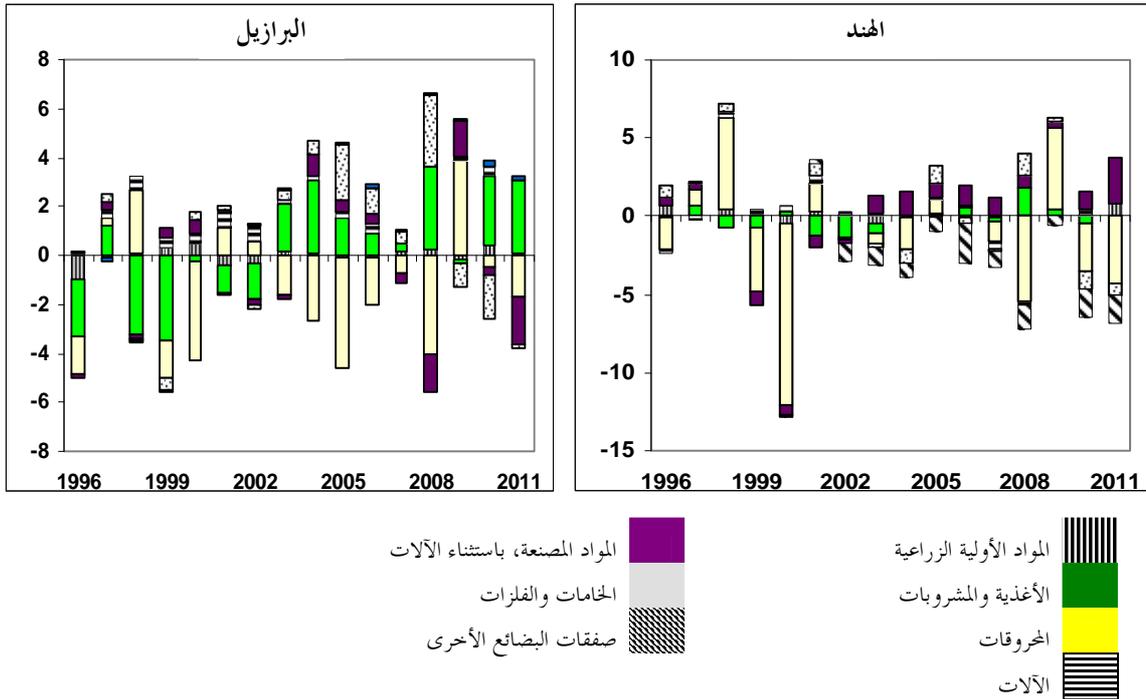
٥٦- وعلاوة على ذلك، يقدم الأونكتاد صورة أكثر تفصيلاً لمعدلات التبادل التجاري من خلال تقييم مدى إسهام مختلف فئات المنتجات في تغيير معدلات التبادل التجاري. وتبين هذه التقديرات التنوع في أثر تقلبات الأسعار الدولية على معدلات التبادل التجاري للبلدان، كما هو موضَّح في مثالي البرازيل والهند في الرسم البياني ٥.

الرسم البياني ٥

المساهمة المقدَّرة لمختلف فئات المنتجات في تغير معدلات التبادل التجاري، ١٩٩٦-٢٠١١

– مثالا البرازيل والهند

(بالنسب المئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأونكتاد (UNCTADstat).

جيم- الاتجاهات التجارية في الأجل القصير

٥٧- في الوضع الاقتصادي السريع التغير، لا تكفي إحصاءات التجارة السنوية لرصد الوضع الحالي. ولذلك فإن إصدار بيانات شهرية وفصلية يعتبر أفضل في هذه الحالة، رغم أن ذلك يطرح تحدياً يتعلّق بتجميع البيانات. ونتيجة لذلك، يسعى المجتمع العالمي للإحصاءات التجارية إلى تحقيق تعاون أوثق بين مقدمي البيانات الوطنية، واستخدام نظام محوسب لجمع البيانات وتصنيفها (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية التابع للأونكتاد، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والنظام الأوروبي للتعقب) واستخدام أشكال موحدة للبيانات في تبادل البيانات ونشرها (مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية).

عن إدراج التجارة في الخدمات سيعود بالفائدة على الباحثين والمحللين لأن البيانات التجارية الأساسية ستكون متسقة وشاملة ومتاحة في الوقت المناسب؛

(ب) تحليل معدلات التبادل التجاري بالتفصيل: يمكن لتقدير مساهمة مختلف فئات المنتجات في تغيرات معدلات التبادل التجاري أن يوضح على نحو أفضل أثر تقلبات الأسعار الدولية الحديثة على معدلات التبادل التجاري للبلدان؛

(ج) الجمع بين التركيز السوقي وعدم استقرار في أسعار السلع الأساسية: يعتمد العديد من البلدان النامية على صادرات السلع الأساسية الأولية أو على واردات المنتجات الغذائية. بيد أن أسعار السلع الأساسية يتعذر التنبؤ بها لأسباب مختلفة. ولذلك، لا بد من مؤشر يجمع بين الجانبين لقياس مدى التعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية؛

(د) الربط بين إحصاءات الأعمال التجارية والإحصاءات التجارية: في زمن العولمة، تشكل المشاريع عناصر التجارة الدولية، ولا بد من فهم التكامل التجاري بين المشاريع فهماً واضحاً. ومن شأن زيادة المعارف المتعلقة بخصائص المشاريع التجارية أن يساعد صُنَاع السياسات في وضع سياسات التخفيف من وطأة الآثار خلال الأزمات. ومن شأنها أيضاً أن تكون الرابط المؤدّي إلى خلق الوظائف أو خسارتها بسبب التكامل التجاري العالمي.

خامساً - أسئلة مطروحة على الخبراء

٦١ - يمكن للخبراء بحث الأسئلة التالية:

(أ) إلى أي مدى تستطيع المناطق النامية الحفاظ على نمو متواصل إذا استمرت الاقتصادات المتقدمة في حالة من الركود؟

(ب) ما هي الوسائل والسبل التي يمكن للبلدان أن تأخذ بها للتخفيف من الآثار الضارة للتغيرات العالمية في النفقات النهائية الحقيقية على مستقبلها التجاري والإئتماني؟

(ج) ما هي السياسات التي تستطيع البلدان انتهاجها لتحقيق استفادة قصوى من التحويل الممكن لبعض أجزاء الأسواق النهائية للمواد المصنّعة من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة الرئيسية؟

(د) كيف يتأثر سير عمل سلاسل القيمة العالمية وحوكمتها بإمكانية حدوث نمو سريع في الاستهلاك المحلي في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؟

(هـ) كيف يمكن تعزيز التدابير الوطنية الرامية إلى الحد من التأثير بالصدمات المالية الخارجية من خلال إجراءات على الصعيدين الإقليمي والعالمي؟

- (و) من بين البيانات المتوفرة، ما هي الإحصاءات والمؤشرات التجارية اللازمة والأكثر أهمية لتقييم أثر الصدمات الخارجية ووضع تصورات للتخفيف من أثرها؟
- (ز) ما هي الإحصاءات الناقصة التي يؤدي توفرها إلى تحسين جذري للقدرة على وضع سيناريوهات وتوصيات سليمة للحد من الآثار السلبية للصدمات الخارجية على تنمية البلدان؟

المراجع

Bank for International Settlements (2012). *Eighty-second Annual Report*. Bank for International Settlements. Basle.

Bems R, Johnson RC and Yi KM (2010). The great trade collapse. Working Paper 18632. National Bureau of Economic Research. Cambridge. Massachusetts.

Easterly W, Kremer M, Pritchett L and Summers LH (1993). Good luck or good policy? Country growth performance and temporary shocks. *Journal of Monetary Economics*. 32(3): 459–483.

*Global Employment Trends 2013 – Recovering from a (٢٠١٣) منظمة العمل الدولية
.Second Jobs Dip*. International Labour Office. Geneva

Jarreau J and Poncet S (2012). Export sophistication and economic growth: evidence from China. *Journal of Development Economics*. 97(2): 281–292.

Manova K and Yu Z (2012). Firms and credit constraints along the value-added chain: processing trade in China. Working Paper 18561. National Bureau of Economic Research. Cambridge, Massachusetts.

الأونكتاد (سنوات مختلفة). *تقرير التجارة والتنمية*. منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف.

Global vulnerability to trade shocks. *World Economic Vulnerability Monitor No.1*. United Nations publication. New York.

United Nations (2008). *Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures*. United Nations publication. Sales No. E.07.II.A9. New York.

United Nations (2013). *World Economic Situation and Prospects 2013*. United Nations publication. Sales No. E.13.II.C.2. New York.